# الفعل المقاولاتي في الجزائر، بين إملاءات العولمة وكوابح المجتمع

أ.بوطرفة نوال
جامعة عنابة

الملخص:

حملت ثمانينات القرن الماضي صعود تيار العولمة، والتي شرعت بالاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية في تنفيذ مشروعها لقولبة العالم وبلورته وتنميطه وفق ما يخدم مصالحها ويكرس مبادئها، وذلك بممارسة ضغوطات لإخضاع الاقتصاديات النامية المتأزمة، و تأطير عملية تحولها إلى اقتصاد السوق.

وهي حالة الجزائر التي تلقى اقتصادها ضربة موجعة عقب انهيار أسعار النفط، وأمام عجزها عن تمويل نفقاتها لم يكن أمامها خيار غير اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، والخضوع لإملاءاتها. وتعد المقاولاتية إحدى توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ولتؤكد الجزائر التزامها ببنود المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها، وفرت كل الشروط اللازمة لبعث النشاط المقاولاتي، من قوانين، مساعدات مالية وهيئات الدعم والمرافقة...إلخ، لكن النتائج لم تكن في مستوى الجهود المبذولة، إذ لم يتمكن الفعل المقاولاتي من التأسس كفعل فعال ومؤثر في الاقتصاد الوطني الذي لا يزال ريعيا بامتياز.

وهو ما يؤكد أن المقاولاتية لم تكن مطلبا اقتصاديا واجتماعيا، وإنما تم فرضها من جهات خارجية، لذلك اصطدمت بخصوصيات المجتمع الجزائري، القائم على علاقات ماقبل رأسمالية، وتضامنات ماقبل مجتمعية، ساهمت في كبح المشروع المقاولاتي وتعطيل إمكانات نموه.

Résumé

La fin des années 80 a marqué la montée de la mondialisation, qui a entamé aussitôt son projet de façonner le monde selon ses principes fondamentaux, en faisant appel aux institutions financières internationales, pour faire des pressions sur les économies sous développées, et les obliger à adopter des réformes économiques purement libérales.

C'est le cas de l'Algérie dont l'économie a été brutalement fragilisée, suite à la baise des prix des hydrocarbures, devant son incapacité financière, l'Etat n'avait aucun autre choix, que la sollicitation de l'aide des institutions financières internationales et de se soumettre à leurs conditions, telle que l'entreprenariat. Et pour prouver sa bonne volonté, L'Algérie a essayé d'assurer toutes les conditions indispensables, pour réussir le projet entrepreneurial, mais les résultats n'étaient pas à la hauteur des efforts déployés. Car le fait entrepreneurial n'a pas réussi à se constituer en tant que fait efficace et influent dans l'économie nationale.

Cela illustre la situation de ce projet qui a été imposé à l'Algérie, mais il s'est heurté aux caractéristiques de la société algérienne, une société pré-capitaliste fondée sur les solidarités pré-sociétales, qui ont freiné, voire bloqué les potentialités de sa réussite.

أفرزت نهاية الحرب الباردة وانتصار المعسكر الليبرالي، تحولات مهمة، منتجة واقعا اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا جديدا، وغدا المعسكر الليبرالي ـــــــ الذي نجح في الإطاحة بغريمه المعسكر الشرقي ـــــــــ لاعبا وحيدا في الساحة الدولية، وهو ما وصفه " فرانسيس فوكوياما" نهاية للتاريخ، وسيادة نهائية لليبرالية على المجتمع الدولي، والذي عليه أن يصطف ـــــــــ مخيرا أو مكرها ـــــــ خلف القائد الجديد الأوحد، وأن ينظم لتيار العولمة.

1 ـــــــ ديكتاتورية العولمة:

وإن تعددت تجليات العولمة ومجالات تأثيرها، لكن جوهرها اقتصادي بالأساس، فهي في النهاية نتاج صراع اقتصادي ـــــــ إيديولوجي، ومهما اختلف ظاهر دعواها يبقى باطنها اقتصاديا خالصا.

وتتجلى هذه النزعة الاقتصادية في الأفكار والمبادئ التي تدعو إليها العولمة، مثل :

ـــــــــــ تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية.

ـــــــــــ تسهيل التبادل التجاري وتحويل العالم لسوق واحدة.

ـــــــــــ ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال ،البضائع والأشخاص الذين يعتبرون بضاعة بامتلاكهم لقوة العمل.

ـــــــــــ فتح الحدود السياسية ورفع احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، تسهيلا لعمل الشركات العابرة للقارات...إلخ.

وتسعى قوى العولمة للتسويق لهذه الشروط، بإخفائها خلف مفاهيم القرية الكونية والمواطنة العالمية والعيش سويا، "والإدعاء بجدارة سياسية مشتركة صحيحة للعالم أجمع، قابلة للتطبيق، حيث تكون الإصلاحات السياسية بموجبها مفروضة من خلال الأهداف الاقتصادية، كتحقيق تضخم منخفض، ميزانية متوازنة، إزالة العوائق أمام التجارة والمراقبة على الصرف، حرية قصوى لرأس المال، تعديل أدنى لسوق العمل، تحويل دولة اجتماعية إلى أبسط معانيها لغرض التكيف ودفع المواطن للعمل"[1]، و الدول التي تتجرأ على رفض الانصياع لقوانين النظام الاقتصادي الجديد، تكون عرضة لعقوباته، لأنه هو الذي " يحدد من هو المقصى ومن هو المتضمن في الاقتصاد العالمي، وتعتمد سلطته على التشهير الاقتصادي والأخلاقي لدول بأكملها وبسكانها... وبفضل وسيلة بسيطة جدا: لا يستثمرون فيها"[2].

إن فرض الإقصاء الاقتصادي لهذه الدول من الاقتصاد العالمي، يحرمها حتى من الاستفادة من ثرواتها الداخلية، ويحولها فيما بعد إلى متسول تستجدي صدقات المجتمع الدولي. هناك حل وحيد إذن على هذه الدول الخضوع له" وهو فتح الأبواب على مصاريعها والتخلي عن كل فكرة عن السياسة الاقتصادية المستقلة، إذا ما أراد المرء أن يكون جديرا بتلقي المساعدة المالية من البنك الدولي وصناديق الأموال"[3].

2 ـــــــ العولمة والدولة:

تسعى الليبرالية الجديدة لتهيئة الأجواء لعملها ونشاطها، بعزل كل الخيارات والممارسات التي تعيق الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض، وهنا تشكل الحدود السياسية للدولة القومية التي تحمي السوق المحلية وتؤطرها، عائقا أمام امتداد السوق الكونية، وتتحول الدولة القومية إلى عدو يجب تصفيته، وتفقد الاستراتيجيات الاقتصادية المحلية أهميتها وفاعليتها في نظام يترع لابتلاع الحدود التي تقف في طريق امتداده، "و لا تستهدف سياسة العولمة إزالة الحدود الاقتصادية فقط، وإنما إزالة قيود الدولة الوطنية أيضا، فهي تمارس تجريد الدولة الوطنية من قوتها... فالأمر يتعلق في الفترة الأخيرة بشحذ الدولة وأجهزتها لتحقيق الطوباوية الفوضوية لدولة الحد الأدنى"[4].

ولا يكمن سبب عداء العولمة للدولة في حدودها التي تقف عائقا أمام مشروع السوق الكونية فقط، وإنما هو عداء تاريخي، وجودي، حيث تشكل حرية السوق وشعار " دعه يعمل أتركه يمر" المبدأ المؤسس لليبرالية، التي تدعو إلى عدم التدخل في تسيير السوق، وتركها تعمل وفق ميكانيزماتها الخاصة بها، أو ما يسمى " اليد الخفية للسوق"، لذلك فإن أي فعل تدخلي للدولة أو أي محاولات لفرض سلطة توجيهية على سير السوق، ترفضه الليبرالية وتحاربه.

كما أن الدولة بدورها، وباعتبارها تجسيدا للعقل المطلق ، تسعى لتأكيد وجودها وتكريس نزعتها الشمولية للهيمنة على جميع الفضاءات وإخضاعها لسلطتها ولمنطقها السياسي.

وقد ساهم ظهور الطبقة البرجوازية وافتكاكها للوظيفة الاقتصادية ، في تبلورها ( الطبقة البرجوازية)، كقوة منافسة، مؤثرة وفاعلة في المجتمع، وهو ما أدى إلى الحد من سلطة الدولة وإضعافها، لذلك شكل الاقتصاد والسوق هدفا استراتيجيا في تحديد موازين القوى بين الطرفين.

لكن الأزمات التي ضربت النظام الرأسمالي، كشفت عن قصور تنظيمي لليد الخفية، وأصبح تدخل أطرافا خارجية ضرورة لضمان حماية النظام الرأسمالي، وتحقيق عمليات تصحيح كبرى فيه.

وتعد "الكينزية" أبرز المساهمات في هذا الإطار، فقد منح " كينز" الدولة دورا رقابيا وحمائيا ، من خلال:

ـــــــــــ توفيرها الضمان الاجتماعي لعنصر العمل.

ـــــــ تنشيط الطلب والاستهلاك بإعادة توزيع الدخل القومي لفائدة الطبقات الفقيرة.

ـــــــ تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة...إلخ.

وقد ساهم ذلك في بعث دولة الرفاهية، والتي استمدت وجودها أيضا من " التنوير الفكري وصعود النزعة الإنسانية والفلسفية، اللذان جعلا إعالة الفقراء حقا، بفعل وجودهم صرفا، وبغض النظر عن مساهمتهم في الاقتصاد"[5].

و هكذا استنجدت الليبرالية بسلطة الدولة لعبور أزمتها، وقد تحقق ذلك لسنوات مابعد الحرب العالمية الثانية، لكن الأزمة عاودت النظام الرأسمالي حيث " مال معدل الربح إلى الانخفاض في قطاعات الإنتاج، مما أدى إلى توقف النموذج الكينزي عن فعاليته في ضمان التوازن العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقدت آليات التدخل الحكومي مفعولها في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل"[6].

وبدت أزمات النظام الرأسمالي جوهرية وليست عارضة، وتعالت الانتقادات لدولة الرفاهية وللنظرية الكينزية " وخلص الليبراليون الجدد إلى أنه لا توجد دولة في العالم الرأسمالي يمكنها أن تجمع بين تحقيق التوظيف الكامل والاستقرار السعري ونظام حرية السوق، لذا فإن على الدولة العودة إلى وظائفها التقليدية، وهي الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال، انطلاقا من أن التكلفة الاجتماعية لما يسمى دولة الرفاه أصبحت غير محتملة"[7]. وتجسد هدا الطلاق بين الكينزية والليبرالية، بصعود حزب المحافظين لسدة الحكم في بريطانيا 1979 " وبدأت " تاتشر" حكمها بتفكيك النظام الإدماجي البريطاني ... وأصبحت أيقونة السوق الحرة العالمية وتمت محاكاة سياساتها على نطاق العالم" [8].

قامت دولة الرفاهية في الغرب، إذن، على أساس تسوية تاريخية بين الدولة ورأس المال، حيث توفر له الشروط الاجتماعية والقانونية، وتصون نظام الطبقات ليتمكن من إعادة إنتاج ذاته، في مقابل استفادتها من الضرائب المفروضة عليه، لأن " البعد النظم لرأس المال يترع دوما إلى التوسع وتحويل الموجودات إلى قيمة نقدية، ويثبت سعره ويعيد تثبيته تحت تأثير إجراءات دورية، من هنا فإن إنتاج أرضية أو دولة أو إرادة إقليمية يمثل مستوى معين في عملية إعادة إنتاج رأس المال نفسه"[9] .

أما في المجتمعات النامية فقد كانت دولة الرفاهية، أو بالأحرى دولة الرعاية الاجتماعية ، تجسيدا لمشروع شعبوي، حامل لأحلام دول مابعد الاستقلال، التي حاولت تأسيس نظام سياسي ـــــ اجتماعي، وقدمت نفسها كأنها الوحيدة القادرة

على إدارة الحياة الاقتصادية مستمدة شرعيتها وقوتها من إرثها للجهاز الإداري الاستعماري، ومن تحكمها في الثروات، وأسست بذلك لاقتصاد لا إنتاجي يتغذى على الريع.

كما تم نصبت نفسها على رأس بنى اجتماعية لا طبقية، قائمة على البنى القرابية والتضامنات الماقبل مجتمعية، في تضارب تام مع دولة الرفاهية في الغرب، وهي " دولة ـــــــ أمة، إنها ليست شيئا خارجيا بالنسبة لارتباط رأس المال، إنها مظهر أساسي لوجود الطبقات في المجتمعات الصناعية الحديثة، إنها تركيبة حقوق وواجبات، وسلطة معتمدة على درجة الأزمة و ميزان القوى بين الطبقات فيها"[10]. تجعل هذه المواصفات من دولة الرفاهية في المجتمعات النامية، دولة أبوية، تعمل على توزيع عوائد الريع على أسس زبونية، وانتماءات عشائرية لا على أساس حقوقية مواطنية.، وتضعها ( المواصفات) في موقف ضعيف لمواجهة رياح العولمة، بل " أن الدول الضعيفة هي كل ما يحتاج إليه النظام العالمي الجديد" [11]،

لأن الاقتصاديات الريعية غير المنتجة، تظل رهينة تقلبات أسعار المواد الأولية، وتكون دوما بحاجة لموارد مالية لتمويل الخدمات التي تقدمها، ما يضطرها للاستدانة لتغطية عجزها، لكن الأطراف الدائنة ترفق مساعداتها المالية بشروط، بل " ويفترض ذلك موافقة صندوق النقد الدولي، وتقديم شهادة حسن السلوك إلى نادي باريس، التي يتم الموافقة عليها بعد موافقة الدول المعنية على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وفقا لمصالح صندوق النقد والبنك الدوليين"[12].

في هذه العلاقة التي تميزها موازين قوى تميل لصالح المؤسسات المالية، تقع الدول ـــــــ وهي الحلقة الأضعف ـــــــ تحت طائلة شروط الجهات الدائنة، وهي شروط " لم تعد تشمل ميزان المدفوعات وضمان حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، بل يتعدى الأمر ليشمل التدخل في رسم الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد ، مثل السياسات المالية وسياسات التوظيف والاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف والسياسات النقدية الائتمانية والتسعير والأجور والإعانات"[13].

3 ـــــــ الجزائر، العولمة والفعل المقاولاتي:

اقتلعت أزمة أسعار النفط ، في ثمانينات القرن الماضي، الشجرة التي كانت تغطي الغابة، وكشفت عن أزمة حقيقية يعيشها الاقتصاد الجزائري، بعدما ظهرت أعراضها بداية الثمانينات، وقد كانت نتيجة الخيارات الاقتصادية لجزائر مابعد الاستقلال، والتي تمثلت في انتهاجها الاشتراكية، واستحواذها على مهمة إدارة الحياة الاقتصادية رافضة وجود أي منافس لها، مستفيدة من عوائد المحروقات التي سمحت لها بممارسة وظائفها وإعادة إنتاج ذاتها دون الحاجة إلى أطراف أخرى.

فالقطاع الخاص تم تهميشه بحجة بدائيته وعدم قدرته على تولي المهمة الاقتصادية أو على الأقل المشاركة فيها، أما المجتمع تم تدجينه وضمان ولائه وطاعته مقابل استفادته من خدمات الصحة والتعليم المجانيين ، السكن، التشغيل...إلخ.

وهكذا استحوذت الدولة على الفعل الاقتصادي ومارسته منفردة ، مطبقة عليه منطقها السياسي، حيث لم يكن الاقتصاد فضاءا لخلق القيمة وفائض القيمة، وإنما فضاءا سياسيا ـــــــ اجتماعيا، لبث إيديولوجيا الدولة وشراء السلم الاجتماعي، تشهد على ذلك الخيارات التنموية الاقتصادية التي تحمل أبعادا سياسية، حيث أن " الاستراتيجية الجزائرية للتنمية، بعيدة عن مظاهرها التقنية، تجسد مشروعا للمجتمع، يستفيد من خلاله كل مكونات المجتمع، وتنتظم هذه الإستراتيجية تقنيا واجتماعيا حول عملية التصنيع، القائمة بدورها على شرطين متكاملين: أن التصنيع هو وسيلة للتحرر الاقتصادي، وأنه لن يكون كذلك مالم تتولى الدولة ( القطاع العام) إدارة هذه العملية"[14]

وتعد سياسة التشغيل مثالا عن هذا الاستغلال للمؤسسات لخدمة أغراض أخرى غير الإنتاج والربح، حيث فتحت هذه المؤسسات الأبواب على مصراعيها للأعداد الغفيرة من العمال، بغض النظر عن مستواهم التعليمي والتكويني، تطابقا مع الوثائق الإيديولوجية التي شددت على أن الحصول على منصب عمل هو حق لكل مواطن، وارتفعت بذلك نسبة اليد العاملة التي انتقلت من " 13% إلى 26,3 % سنة 1977، إلى 29,21% في 1983... تم تنظيم المسألة العمالية خلال السبعينات إذن على قاعدة تسوية اقتصادية واجتماعية بين العمال والمشغِلين ، بين العمال والدولة وبين هذه الأخيرة والمشغِلين أنفسهم، في ظل هذه الظروف فإن نماذج تسيير اليد العاملة تم فصلها عن متطلبات العقلانية الاقتصادية الرأسمالية"[15]

كل هذه العوامل أنتجت مؤسسة اقتصادية غير منتجة لا تعيد إنتاج ذاتها من فائض القيمة الذي تخلقه، وإنما من تمويلات خزينة الدولة، و لم تجد هذه الأخيرة مشكلة في ذلك طالما أن عوائد الريع النفطي متوفرة، لكن انهيار أسعار المحروقات وجه ضربة موجعة لهذه الإستراتيجية، أصابتها في المقتل، لأنها مست المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا الذي تتغذى منه الدولة من أجل القيام بوظائفها والوفاء بالتزاماتها إزاء الاقتصاد والمجتمع. وهنا وجدت الدولة نفسها في مأزق، فمن جهة هناك ثقل المسؤوليات الملقاة على عاتقها ومن جهة أخرى شح الموارد المالية.

وكإجراءات مبدئية وسريعة سرعة الأزمة ومفاجأتها، بدأت الدولة في تعديل سياستها الاجتماعية والتخلي عن بعض وعودها، وتم الانتقال من شعار " من أجل حياة أفضل" إلى " العمل والصرامة لضمان المستقبل"، ومن مبدأ " الحصول على منصب عمل حق لكل مواطن" إلى " تخفيض عدد المناصب المعروضة، وإلغاء أخرى بحجة الفائض في اليد العاملة، حيث بلغت عدد المناصب الملغاة ما معدله 30 ألف إلى 50 ألف منصب في 1985" [16].

و لم تكن إجراءات التقشف هذه لتمر بسلام على مجتمع تعود على البحبوحة ومجانية الخدمات، لينفجر سخطه في أحداث أكتوبر 1988. في ظل هذه الظروف أصبحت الدولة ملزمة بالبحث عن مصادر مالية أخرى لممارسة أدوارها، ولا حل أمامها إلا اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، ووقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات، كإتفاقية STAND BY الأولى سنة 1989، إتفاقية STAND BY الثانية في 1991، برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى في 1994. وغيرها من الاتفاقيات.

لكن سخاء المنظمات المالية الدولية ليس مجانيا، وإنما ترافقه حزمة من الشروط ، فإتفاقية STAND BY الثانية مثلا تضمنت ضرورة:

" ـــــــــ تحرير التجارة الخارجية.

ـــــــــإصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبقة، واستقلاليته عن الخزينة تدريجيا.

ـــــــــ تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة.

ـــــــــ تحرير السعار وبصورة كبيرة.

ـــــــــ إصلاح النظام الجمركي والضريبي

ـــــــــ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.

ـــــــــ تقليص تدخل الدولة." [17]

يبدو جليا أن هذه الشروط تعبر عن ضغوطات المنظمات المالية الدولية، وتوجيهها للخيارات الاقتصادية، وتطبيق المشاريع التي تصب في خدمة الليبرالية الجديدة ومبادئها، كضرورة تخلي الدولة عن وظيفة الرعاية الاجتماعية، انسحابها من الفضاء الاقتصادي، تحرير السوق وفسح المجال لعمل القطاع الخاص.

ولتثبت الدولة الجزائرية استعدادها لتنفيذ وصايا المؤسسات المالية، سارعت في تهيئة الأرضية القانونية لتحقيق الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار للقطاع الخاص الذي عانى من التهميش منذ 1962، وتم إصدار جملة من النصوص القانونية مثل " القانون رقم 90 ـــــ 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض... وقد تضمن توحيد مبدأ المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة ... كما تم إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وذلك سنة 1991، بالإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 93 ـــــ 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ... كما تم إنشاء وزارة للصناعات الصغيرة و المتوسطة في جويلية 1993 "[18].

يبدو من خلال توصيات البنك العالمي وإجراءات الدولة، أهمية المقاولاتية وفعاليتها لتجاوز أزمة الاقتصاد الجزائري، لأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تملك القدرة لتعويض المؤسسات الضخمة الفاشلة وذلك لمرونتها وسهولة تسييرها، كما يمكنها إعادة تنشيط الاقتصاد وخلق التوازن في السوق.

وواصلت الجزائر مجهوداتها في هذا الإطار، وانتقلت من النصوص القانونية إلى تأسيس مجموعة من الهيئات "التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية لخلق المؤسسات الجديدة"[19] ،ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة...إلخ. ولم تتوقف هذه المجهودات عند التسهيلات القانونية والدعم المادي، وإنما تعدتها إلى إنشاء ما يسمى خدمة المرافقة التي ترافق المقاول المبتدئ وتساعده في تجاوز صعوبات السوق، وبالإضافة ما يسمى مشاتل ومحاضن المؤسسات التي تستقبل المشاريع الجديدة وتساعد على بعث نشاطها.و برغم هذه المجهودات التي قدمتها الجزائر لدعم وترقية المقاولاتية وذلك وفاءا بالتزاماتها تجاه الجهات الدائنة، لم يتمكن الفعل المقاولاتي من التأسس كنشاط فعال ومؤثر في الاقتصاد الوطني، الذي لا زال ريعيا بامتياز إذ يعتمد على المحروقات بنسبة 95%.

ويكمن هذا التعثر في خصوصيات المجتمع الجزائري الحامل لمواصفات تكبح الفعل المقاولاتي وتعطل نشاطه ونموه ومن بينها:

أ ـــــــ هيمنة البنى القرابية وسيادة الطابع العشائري والقبلي:

إن الفعل المقاولاتي ينطوي على المخاطرة والمبادرة ، انتهاز الفرص وسرعة إتخاذ القرارات، وبهذه الميزات لا يمكن لهذا الفعل أن ينشط إلا في بنى اجتماعية فردانية، تمكن الفرد من التأسس فيها كذات حقوقية واجتماعية، ويتمتع بسلطة اتخاذ القرار وحرية التصرف في الذات، حيث تعتبر مصالحه فقط أساسا لسلوكاته، إنه فرد حر ومتحرر ولا توجد أي موانع خارجة عنه تعيقه عن تحقيق أهدافه.

بينما الفرد في المجتمع الجزائري لا يزال رهين البنى القرابية العشائرية، وإن كان يبدو ظاهريا أنه منفصل عن العشيرة من خلال تحقيقه لاستقلاليته في العمل، السكن والاستهلاك، لكن على المستوى الذهني لاتزال التضامنات الماقبل اجتماعية تسير أغلب قراراته، وتتحكم في تصرفاته، لأن عليه أن يعود في كل مرة يتخذ فيها قرارا معينا إلى رأي الجماعة وقيمها ويتخذ بعين الاعتبار ردود أفعالها، كما تشاركه (الجماعة) جزءا من أرباحه في شكل هدايا ومساعدات مما يستنزف

ويعيق عملية التراكم المادي. وعلى المقاول أن يخضع لهذا المنطق الاجتماعي، " ويشغل عمالا ينتمون إلى قبيلته أو عشيرته، وإعطائهم جزءا من الزكاة والمساعدة في حفلات الزواج أو الحج...إلخ، وبحله مشاكل عماله وتدخله شخصيا، وتحوله إلى رجل دين، ذو أخلاق عالية، يجعل ذلك من المقاول شيخا والعمال زبائن له...فالمقاول إذن عليه أن يكون شيخا قبل أن يكون مقاولا"[20].

ب ـــــــ هامشية القطاع الخاص وغياب تقاليد برجوازية:

يعتبر القطاع الخاص نتيجة للفعل المقاولاتي وفي الوقت نفسه الحاضنة التي ينمو وينشط فيها، لكن السيرورة السوسيو اقتصادية للمجتمع الجزائري تعكس تخلف هذا القطاع وتهميشه، لأن الخيارات الاقتصادية لجزائر مابعد الاستقلال، آثرت احتكار الدولة للفعل الاقتصادي، مستفيدة من الريع البترولي في تمويل المشاريع الضخمة، ومبررة إقصاءها للقطاع الخاص بعدم انسجامه مع مبادئ الأمة والعمل ضد مصالحها، فهو وريث الامبريالية، وذو طبيعة استغلالية ، التي ناضل الشعب الجزائري في القضاء عليها، كما أنه يكرس الطبقية التي تهدد بتقسيم المجتمع إلى جماعات متصارعة بعدما وحدت ثورة التحرير أواصره العميقة.

وفي هذا السياق استفاد القطاع العام من كل الدعم والتشجيع، بينما هُمش القطاع الخاص" وارتسم نوعا من تقسيم العمل حيث يتخصص القطاع الخاص في إنتاج مواد استهلاكية غير إستراتيجية، أما الصناعات المهمة والقاعدية التي تمثل قطب التنمية، تنسب للدولة ولقطاعها العام"[21].

وبعد تجاوز عقبة النشاط والإنتاج، على القطاع الخاص أن يحل مشكلة تصريف منتجاته" بخلق سوقا خاصا به لبيع منتوجاته، لكن الإشكال يكمن في أن السوق مهيكل بنمط استهلاك موروث، وبتوسع العمل المأجور بفضل السياسة الاقتصادية للدولة"[22]، هذه الأخيرة التي احتكرت الفعل الاقتصادي بجميع فعالياته من إنتاج وتسويق وشكلت حتى نمط الاستهلاك، بتأسيسها لسوق مراقب وموجه تخضع الأسعار فيه لاعتبارات أخرى غير اقتصادية، متحكمة بذلك في سيرورة خلق القيمة وفائض القيمة، وفي هامش الربح الذي يعد حيويا لنمو القطاع الخاص وإعادة إنتاجه لذاته.

إن هامشية القطاع العام يعكس غياب الطبقة البرجوازية، هذه الأخيرة التي قادت المشروع الرأسمالي في الغرب، فحين وجد التجار الأثرياء أنفسهم مقصيين من النظام الاجتماعي القائم على الأصل النبيل والوظيفة الدينية، حاولوا إقامة نظام اجتماعي جديد يمثلون فيه قمة الهرم التراتبي، وسيلتهم لشرعنة هذا المشروع هو الإنتاج المادي وتراكم الثروة، وفقا لذلك البرجوازية هي " تلك الطبقة الاجتماعية ـــــــــ في أوروبا ـــــــــ التي تمكنت من الوصول للسلطة بفضل التصنيع ... وبالمقابل فإن المجموعات الاجتماعية التي لا تستعمل التصنيع من أجل تراكم رأس المال لتصبح طبقة مهيمنة لا يمكن اعتبارها طبقة برجوازية"[23]، وهو حال الطبقة الثرية في المجتمع الجزائري ذو الطابع العشائري الزبوني، حيث يشكل تراكم رأس مال اجتماعي عاملا حاسما لتحقيق الارتقاء الاجتماعي، وقضاء الحاجات والمصالح، فالثروة المادية وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح، ما لم يرافقها رصيد من العلاقات الاجتماعية مع المتنفذين وأصحاب القرار.

جـــ ـــــــ غياب ثقافة صناعية بإمكانها دعم المشروع المقاولاتي :

إن المشروع المقاولاتي هو مشروع اقتصادي برغماتي، ولا يمكن أن ينمو وينشط إلا في ظل قيم صناعية مادية، تقدس العمل، الثروة، النجاح المادي، تدرك قيمة الوقت، تعترف بهرمية المكانات، وتحترم قيمة التنظيم. أما في الحالة الجزائرية لم تسمح عملية التصنيع ببلورة قيم صناعية في المجتمع، بسبب الممارسات الاقتصادية للدولة، التي جعلت من المؤسسات

الاقتصادية فضاءا للخدمة والرعاية الاجتماعية بدل الإنتاج المادي، الذي لم يكن هدفا مهما وحيويا لها إذا ما قورن بالسلم الاجتماعي.

حيث استقطبت المؤسسات الاقتصادية الأعداد الغفيرة من العمال الذين تم إدماجهم في عالم الشغل مهما كانت مستوياتهم وكفاءاتهم، تحت شعار " منصب العمل حق لكل مواطن". هؤلاء العمال ذوو الثقافة الريفية الزراعية الماقبل صناعية، تم الزج بهم في عالم الاقتصاد القائم على العقلانية والمنفعة، والمفارقة أنه لم يتم الاهتمام بفكرة إدماج العمال وجعل الفضاء الصناعي فضاءا للتنشئة الاجتماعية ونقل القيم الصناعية العقلانية ، وإنما كان فضاءا يزخر بالقيم اللاقتصادية وبالممارسات الأبوية، فالتساهل الذي رافق عملية التشغيل امتد إلى مرونة في التسيير، وهو ما أنتج ممارسات مضادة للمشروع الاقتصادي في المؤسسة، إذ أن " معدل التغيب يتجاوز في كل مكان 10% ليصل في بعض الحالات إلى 20%، كما أن الانضباط لم يعد له معنى في المؤسسات الجزائرية، وبقيت مردودية العمل بعيدة كل البعد عما هو عليه الحال في الأنظمة الغربية التي استقيت منها المقاييس في ميدان تنظيم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"[24]، كما أن توزيع العوائد المادية لايتم وفق معايير اقتصادية وإنما حسب مقاييس أخرى " فالمكافأة ليست متناسبة نهائيا مع حاجات العمال، وارتباطهم بالمصنع أو إنتاجيتهم في العمل، وتختلف الأجور حسب الوقت الذي يقضيه العامل في مكان العمل وليس حسب الجهد المبذول"[25]، كل هذه الأنماط التسييرية تشهد أن " النظام الإنتاجي، عمل وبدون ضغط على العمال، وبأن تطور العمل والمداخيل لم يتم بافتراض مجهودات إنتاجية إضافية، وإنما باعتبارهم منتوجات من الخارج ومن الريع"[26] هذه المرونة، إذن وضعت العامل في أريحية أعاقت سعيه للتطبع بالقيم الصناعية، بل أصر على نقل قيمه الريفية الماقبل صناعية للفضاء الصناعي الذي أصبح مكانا لإعادة إنتاج القيم التقليدية، حيث يكرس العمال " نظاما قائما على العلاقات التبادلية والمساواة، فالأولى تعتبر كخدمات يتم تبادلها بين أعضاء الجماعة الواحدة، أما الثانية فهي قائمة على علاقات أخوية بين أشخاص متماثلين... كما تدرك المؤسسة كملكية عامة، وينظر لمدير المصنع ولرب العمل لا كممثل لنظام طبقي وإنما باعتباره رئيسا فهو مطالب أن يكون طيبا، عادلا، محايدا، وقريب من أتباعه"[27].

د ـــــــ تقليدية المجتمع وغياب روح التجديد:

يميز" شومبيتير SCHUMPETER" وهو أبرز من عالج موضوع المقاولاتية بين نوعين من الاقتصاد، الاقتصاد الدوري الثابت والاقتصاد الديناميكي، فالأول هو حالة منقوصة من التغيرات والحركية ويتعلق ذلك بإقتصاد يعيد إنتاج ذاته بصفة متماثلة من خلال عاملين مهمين هما العمل والعوامل الطبيعية"[28]

وهي مواصفات تنطبق إلى حد كبير على الاقتصاد الجزائري القائم على المحروقات، والذي يعيد إنتاج نفسه من الريع وليس من خلال المرور بسلسلة إنتاجية، وللخروج من هذه الدائرة، يؤكد شومبتير أن " المرور من الدورة الروتينية إلى حالة التطور لا يمكن أن يحدث إلا بإنتاج تركيبة جديدة للعوامل الإنتاجية... وأن التغير الاقتصادي يجد مصدره في المقاول الذي يعتبره شومبيتير الفاعل الأساسي في التنمية الاقتصادية"[29]، ويحتل عنصر التجديد مكانة محورية في نظرية المقاول لدى شومبيتير، من خلال اقتراحه خارطة طريق يتمكن المقاول من خلالها من تأسيس التركيبة الاجتماعية الجديدة والقطيعة مع الدورة الروتينية ومع حالة الثبات، كصنعه منتجا جديدا، وخلقه منظمات جديدة ...إلخ.

ويعد الصراع إحدى العمليات الاجتماعية التي تصنع التجديد، فالصراع هو محرك التاريخ، إذ يسمح للمجتمعات بالعبور من حالة حضارية إلى حالة أخرى" وفكرة الصراع التي خلقت نظاما تطوريا مثاليا هي فكرة تاريخية خاصة بمجتمع ظهر فيه الاقتصادي، ويمر تقسيم العمل والتنافس فيه حول أي إنتاج مادي عبر العمل (التأثير على المادة)"[30].

لكن المجتمع الجزائري القائم على العلاقات القرابية، وهي بنى قائمة على منطق التضامن وتحقيق الانسجام، ولا يجد التجديد مكانا في هذه البنى المنشغلة بتفادي الصراع " وإبعاد الخطر الذي يهدد تناسق الجماعة... فالنظام الاجتماعي بحاجة للجميع والجميع له الحق في جزء من المنتوج الاجتماعي، وفق مبدأ جماعية المصلحة"[31]

هـــــــ ـــــ هامشية المعرفة العلمية في الانتاج المادي وإعادة الانتاج الاجتماعي

إن التجديد والابتكار الذي يشكل ـــــــ لدى شومبيتيرـــــــــ مصدر ديناميكية التغير الاقتصادي، لا يتم إلا عبر إدخال عناصر جديدة للتركيبة الاقتصادية، واستخدام الاختراعات التي توصل لها التقدم التقني، بفضل المعرفة العلمية، التي تكمن أهميتها أيضا في إنتاج المكانات الاجتماعية، لذلك تكون محل منافسة اجتماعية، وتشهد على ذلك تجربة الطبقة البرجوازية في الغرب، التي استعانت بالعلم لتحقيق مشروعها في قلب النظام الاجتماعي القديم والتأسيس لشرعيتها في قيادة النظام الاجتماعي الجديد، التي استمدتها من الإنتاج المادي، أي كلما أنتج الفرد أكثر، حصل على عائد مادي أكبر، يسمح له باحتلال مكانة اجتماعية أرقى. ولا يمكن لهذا الإنتاج المادي أن يتحقق إلا باستخدام العلم والتقنية، ومنه التحالف التاريخي بين الطبقة البرجوازية والعلماء.

أما في المجتمع الجزائري حيث يقوم نظام المعرفة على تغليب أنماط معرفية ميتافيزقية، مافوق مجتمعية، وحيث تكتسب المكانات من خلال مراكمة رأس مال اجتماعي وليس من خلال الثروة والانتاج الماديين، وحيث لم تتمكن الطبقة البرجوازية من التأسس كطبقة فاعلة في المجتمع تعيد إنتاج ذاتها داخل المؤسسات الاقتصادية ، وإنما هي طبقة طفيلية فضلت الربح والإثراء السريع من خلال الاستفادة من الرأس مال الاجتماعي. فإن المعرفة العلمية مهمشة في المجتمع لأنها بعيدة كل البعد عن عمليتي إنتاج الثروة وإعادة الإنتاج الإجتماعي.

إن عدم تمكن الفعل المقاولاتي من التبلور كفعل اقتصادي مؤثر وفعال، قادر على إعادة التوازن للسوق وحمل الاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان، وإخراجه من حالة الركود والروتينية، يكشف عن عدم تشكله كمطلب اقتصادي وعدم انبثاقه عن إرادة الدولة، وإنما هو نتاج ضغوطات المؤسسات المالية الدولية ، الحاملة لمشروع العولمة، وحتى لوكان لدى الدولة الجزائرية الإرادة في فعل ذلك، فإن الترسانة القانونية والمادية لا يمكنها التأسيس للفعل المقاولاتي، مالم تُؤخد المحددات الاجتماعية بعين الاعتبار.

قائمة المراجع:

بالعربية

1 ـــــ ألريش بيك، ماهي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، ط2، منشورات الجمل، بيروت، 2012

2 ـــــــ ألريش بيك، السلطة السلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010.

3 ـــــ دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000ـــــ 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011ـــــ 2012

4 ـــــــــ دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

5 ـــــــ عايشي كمال، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد-.digitallibrary.univ-batna dz >jspui>1.pdf ;

6 ـــــــ علي الكنز، حول الأزمة، دار بوشان، الجزائر، 1990

7 ـــــــــ قوجيل محمد، قريشي يوسف، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -revues .univ ouargla.dz/index.php/163-algeria-business-performance-review/numero-7-business-2015/2449-2015-07-08-08-21-11

بالفرنسية

8- Henni Ahmed, Le cheikh et le patron, OPU, Alger, 1992
9- L'Algerie et la modernité , sous la direction de Ali El kenz, Codessera, Dakar, 1989
10- La quête de la rigueur, hommage à DILLALI LIABES ,Casbah, Alger, 2006
11- Les cahiers du cread, n=73,Alger, 2005
12- NAQD, numéro 06, Alger, 1994

الهوامش

[1] ـــــ ألريش بيك، السلطة السلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، 2010، ص 214

[2] ـــــ المرجع نفسه، ص 213

[3] ـــــ ألريش بيك، ماهي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، ط2، منشورات الجمل، بيروت، 2012، ص157.

[4] ـــــ المرجع نفسه، ص20

[5] ـــــ علي القادري، البنية الفكرية لدولة الرفاهية، في دولة الرفاهية الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 89.

[6] ـــــ منير الحمش، العولمة ودولة الرفاهية الاجتماعية في الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، المرجع السابق، ص 331

[7] ـــــ المرجع نفسه، ص 339

[8] ـــــ المرجع نفسه، ص 332

[9] ـــــ على القادري، مرجع سابق، ص 88

[10] ـــــ المرجع نفسه، ص 88

[11] ـــــ ألريش بيك، ماهي العولمة، مرجع سابق، ص 155.

[12] ـــــ منير الحمش، مرجع سابق، ص344

[13] ـــــ المرجع نفسه، ص345

[14] ـــــ Djillali Liabes, l'entreprise entre économie, politique et société, dans L'Algérie et la modernité , sous la direction de Ali El kenz, Codessera, Dakar, 1989, p 224

[15] ـــــ Said Chikhi, L'ouvrier , la vie et le prince ou la modernité introuvable, l'Algérie et la modernité, op cité, p 179 -185

[16] ـــــ Rabah Abdoun, Les déséquilibre de l'économie Algérienne, L'Algérie et la modernité, op. cit , p 141

[17] ـــــ كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد; digitallibrary.univ-batna.dz >jspui>1.pdf

[18] ـــــ دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000ـــــ 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011ـــــ 2012، ص 56 ـــــ 57

[19] قوجيل محمد ، قريشي يوسف ،ياسات دعم المقاولاتية في الجزائر revues .univ-ouargla.dz/index.php/163-algeria-business-performance-review/numero-7-business-2015/2449-2015-07-08-08-21-11

[20] Ahmed Henni, Le cheikh et le patron, OPU, Alger, 1992, p24

[21] Djillali Liabes, Sur la bourgeoisie privée, La quête de la rigueur, hommage à DILLALI LIABES ,Casbah, Alger, 2006, p18

[22] Djillali Liabes, L'entreprise entre économie, politique et société, op.cit, p237

[23] Ahmed Henni, op.cit, p67

[24] علي الكنز، حول الأزمة، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص82.

[25] Said Chikhi, l'ouvrier , le prince et la vie, op.cit, p186

[26] ibid, p 186

[27] Said Chikhi, Question ouvrière et rapports sociaux en Algérie, revue NAQD, numéro 06, Alger, p05

[28] Khaled Bouabdallah, Abdellah Zouache, Entreprenariat et développement économique, Les cahiers du cread, n=73, 2005

[29] ibid, p 13

[30] Ahmed Henni, op.cit, p42

[31] ibid, p42